

النظام الدولي وفرض الأمر الواقع من تركيا إلى إثيوبيا

أنقرة وأديس أبابا تتماديان في التحدي لفقدان الموازين التقليدية في العالم



هل يشهد العالم انقلاباً لموازين القوى

جوانبه، ورغبة من جانب البعض في ترك السبيل للراهنه تبلغ أقصى مدى لها كي يتسنى القيام بعملية تشكيل جديدة من رحم الصراعات المتفاقمة، التي لم تعد قاصرة على المعارك العسكرية والنزاع على مناطق النفوذ، واتمدت إلى مناحٍ أخرى.

تعددت الأوضاع كل ذلك ووصلت إلى درجة الإلحاح على ترسيم الحدود ومحاولة تثبيت خصخصة المياه والبحث عن الشروات الطبيعية الواعدة، وكل ما يمثل عنصراً لجلب الخلافات، وفرض التفكير في إعادة ترتيب الأولويات.

ومن يراقب تحركات القوى الدولية في الملفات والقضايا محل النزاع ويرصد تموضعها جيداً يتأكد أن تطبيق القوانين مرهون بما تجلبه من مصالح وما تبعده من خسائر.

غضت الولايات المتحدة الطرف كثيراً عن تجاوزات تركيا في المنطقة، وهي معتقدة أنها صمام أمان ضد المد الروسي، وقبلت بإرسالها المرتزقة من سوريا إلى ليبيا، لأن هؤلاء قد يتمكنون من وقف زحف عناصر "فاغنر" أو ضبط الموقف المقابل، وإذا تم مد الخيط على استقامته ستكون النتيجة متشابهة تقريبا مع بريطانيا وإيطاليا، مع تباعد في الواقع التي أسهمت في تبني موقف ورفض آخر.

تصدت الصين للدفاع عن إثيوبيا في مجلس الأمن عندما رفعت مصر شكوى ضد الثانية، وتسعى بكين إلى أفرقة قضية سد النهضة، لأنها تعاني مشكلة شبيهة مع بعض دول الجوار، وتضع يديها على نصيب الأسد من المياه المشتركة، لذلك لم يعد الأمر الواقع يقتصر على دوله المباشرة، لكن هناك جهات تعمل على تغذيتها من منطلق ما يحققه من فوائد مصيرية.

تفقد هذه التصرفات الهوية أو الركيزة التي يعتمد عليها النظام الدولي، ويمكن أن تتسبب في انهيار جزء معتبر من بناءه الذي جرى تشييده عقب الحرب العالمية الثانية، وتؤدي إلى المزيد من الصراعات، وخلق بؤر جديدة يصعب تطويقها لاحقاً، فكل دولة ستجد أن القانون الدولي لن ينصفها لتجا إلى فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية أو الحيل الدبلوماسية، وهي طرق موجودة منذ زمن، غير أن كثافتها تقود إلى تصاعد حدة التجاذبات ورفع منسوب التوترات.

تترافق هذه التطورات مع انكماش قوة عالمية مثل الولايات المتحدة التي تنسحب تدريجياً من مناطقها التقليدية، وتتصاعد أدوار قوى مثل الصين وروسيا على المستوى الدولي، وارتفاع سقف الاحتمال التي تراود دولاً مثل تركيا وإثيوبيا على المستوى الإقليمي، وكلما زادت حدة التراجعات والطموحات اصطحبت معها مجموعة من التغيرات التي تجعل الأمر الواقع مفتاحاً في ممارسات بعض القوى، لأن التمسك بالقوانين والشريعة والحق والعدل من العوامل التي تحد من القدرة على الفعل.

تكشف الجانب المقابل، وحتى من حاولوا الوقوف في وجهها تراجعوا وتركوا لها اختيار الطريقة المناسبة، أو تقاسموا معها النفوذ ضمنياً، وتفاهموا معها على ترتيب الأولويات، وبدأت تتمدد في مناطق عدة وقت أن وجدت غطاءً يحميها، وتحقق لأصحابه فوائد على الساحة الدولية.

ارتكبت أنقرة الكثير من المواقف السياسية والقانونية، واكتفت القوى الراضية بحملة من التنديدات والتصريحات الراضية لها، لعبت على التناقضات، ونجحت في تعظيم مكاسبها، وجعلت التحركات التي قامت بها واقعا يسلم به البعض ويتعامل معه على أنه ضمن المكتسبات التركية.

انظر إلى الحالة التي وصلت إليها أنقرة في ليبيا، حيث جعلت المرتزقة والإرهابيين والعصابات المسلحة رقماً يغير في معادلاتي الحرب والسلام، القليل من الدول تتحدث عنهم مباشرة، وغالبية القوى تتجاهل المسألة التي أوجدتها هؤلاء، حتى بدأت الكثير من الدول تتعامل مع تركيا على أنها جزء من الحل والعقد في الأزمة.

أفضى تغولها في ليبيا إلى إنكار أنها قوة غاشمة لا تعبا بالقوانين التي تمنع التدخل في شؤون الدول الأخرى، وعدم الإصغاء إلى أن اتفاقياتها ترتكز على حكومة فاقدة للشريعة الحقيقية، وتريد الحصول على مزايا في المستقبل، بعيداً عن هوية الحكم في المرحلة المقبلة، وكادت تتمكن من تحويل الزيف إلى واقع.

نتيجة واحدة

رغم وجود اختلافات هيكلية بين التوجهات التركية والإثيوبية، تبدو النتيجة التي وصلت إليها أديس أبابا واحدة، ظلت تتحدث عن النيل الأزرق على أنه حكر عليها، وانكسرت صورته الدولية، وظلت تناور وتراوغ وتماطل حتى وضعت مصر والسودان أمام أمر واقع مريب، ونجحت في فرض إرادتها السياسية الداخلية، ولم تنفض القوى الحريضة على تطبيق القوانين الدولية أو تتحدث عن تجاوز يخل بالتوازنات الحالية ويؤثر على الأمن والسلام الإقليميين.

قد لا تكون الحالتان التركية والإثيوبية محل رفض من بعض القوى المؤثرة، وتحظيان بمباركة خفية، في إشارة إلى رغبة دفينة تقود إلى تغيير في بعض البنى الأساسية وما استقر عليه العالم من مفاهيم وقوانين، وربما تمهد هذه التطورات لتوظيفها في الحديث عن إعادة هيكلة النظام الدولي وفقاً لقواعد تراعى التحول في صعود وهبوط قوى مختلفة.

لن تجرؤ أنقرة أو أديس أبابا على التصدي في هذا النوع من التصرفات ما لم يكن هناك فقدان للموازين التقليدية في العالم، وأن ثمة خلافاً بين

الدول الكبرى باتت تقيس ما يجري من صراعات وفق مصالحها، وهو ما يفسر السكوت على التمدد التركي في شرق المتوسط، وكذلك مساعي إثيوبيا لفرض الأمر الواقع في الخلاف حول سد النهضة بالرغم من مخاطر ذلك على مصر والسودان.. وهو ما يفتح الباب أمام نظام عالمي جديد يقوم على مقاييس مضطربة وغير عادلة، ما يؤسس لنزاعات أكثر حدة وأوسع مدى.

نمار متباينة، وقد استثمرت في الفوران الذي تنوع به بعض الأزمات، وأقدمت على خطوات لم تكن تحلم بها، أو فكرت في ذلك ووجدت ممانعة وقوى صلبة تقف عائقاً في طريقها، وحرصاً على تطبيق هاشم من القوانين الدولية.

لعل الطموحات التي راودت أنقرة للتدخل في سوريا منتصف التسعينات من القرن الماضي تمثل شاهداً على عودتها إلى رشدها آنذاك، حيث وجدت من يردعها، ولعل عودتها إلى هذا الحلم دون أن تجد من يتصدى لها حقيقة

من يتابع تحركات أنقرة في شرق المتوسط وبحر إيجة وسوريا والعراق وليبيا، يتأكد أن ضرب عرض الحائط بالشريعة الدولية سمة تركية بامتياز.

ومن يراقب تطورات السياسة الإثيوبية في أزمة سد النهضة تتعزز لديه قناعات بان الأمر الواقع بات طاغياً عليها، ربما لأول مرة نجد عدداً من المسؤولين الكبار يعلنون عن انتصارات مادية ومعنوية في قضايا تمس هيبة القوانين الدولية. كانت إسرائيل تمثل حالة صارخة وفريدة في هذه المسألة، ومع ذلك استغرق تكريس هذه السياسة عقوداً، وعندما تتجاوز في انتهاكاتها حدود المنطق تتصدى لها قوى عدة، بما فيها الولايات المتحدة أحياناً.

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

التمرد على النظام

بدأت بعض الدول تطور نماذج التجاوز التي عرفت خلال السنوات الماضية، وهي محدودة ومرتبطة بدول متمردة على النظام الدولي، ولجأت إلى وسائل تحايلية لتخطي ترسيخها عبر آلة الزمن، وتخلل من الإعلان عنها أو التفاخر بها، وتعلم أن هناك قوانين رادعة يمكن توظيفها في لحظة معينة لوقف الخروقات. الآن هناك جراءة مبالغ فيها، ما لم تفق القوى الدولية الكبرى قد يتحول العالم إلى غابة تُصعب السيطرة فيها على الدول الشاردة، فتركها وعدم مواجهتها يمنحان الآخرين جراءة مضاعفة.

طورت تركيا تصوراتها السلبية عندما تبقتت أن العالم يمر بحالة نادرة من السهولة تسمح لها بالتوسع وجني

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



لم تعد الدول التي تريد الحصول على مكتسبات غير شرعية بحاجة إلى القيام بالتفاقيات السياسية طويلة المدى، بل يكفي أن تعلن عن رغبتها وتشرع في تحقيقها رسمياً وبصورة مباشرة، وتتصرف بموجب الحالة الجديدة دون حذر أو خوف من عقوبات أو تهديدات من قبل قوى دولية، فطالما امتلكت إرادة قوية وهدفاً محدداً تنطلق غالباً وهي غير عابئة بردود الأفعال التي أصبحت محصورة في نطاق التصريحات.

من يتابع تحركات أنقرة في شرق المتوسط وبحر إيجة وسوريا والعراق وليبيا، يتأكد أن ضرب عرض الحائط بالشريعة الدولية سمة تركية بامتياز. ومن يراقب تطورات السياسة الإثيوبية في أزمة سد النهضة تتعزز لديه قناعات بان الأمر الواقع بات طاغياً عليها، ربما لأول مرة نجد عدداً من المسؤولين الكبار يعلنون عن انتصارات مادية ومعنوية في قضايا تمس هيبة القوانين الدولية. كانت إسرائيل تمثل حالة صارخة وفريدة في هذه المسألة، ومع ذلك استغرق تكريس هذه السياسة عقوداً، وعندما تتجاوز في انتهاكاتها حدود المنطق تتصدى لها قوى عدة، بما فيها الولايات المتحدة أحياناً.

لماذا الصمت على أنقرة وهي تتسلح بأدوات عديدة تتناقض مع ما استقر في ضمير العالم؟ ولماذا عدم الإكتران بما اتخذته أديس أبابا من إجراءات تفضي إلى تحويل نهر دولي إلى بحيرة محلية؟

التمرد على النظام

بدأت بعض الدول تطور نماذج التجاوز التي عرفت خلال السنوات الماضية، وهي محدودة ومرتبطة بدول متمردة على النظام الدولي، ولجأت إلى وسائل تحايلية لتخطي ترسيخها عبر آلة الزمن، وتخلل من الإعلان عنها أو التفاخر بها، وتعلم أن هناك قوانين رادعة يمكن توظيفها في لحظة معينة لوقف الخروقات. الآن هناك جراءة مبالغ فيها، ما لم تفق القوى الدولية الكبرى قد يتحول العالم إلى غابة تُصعب السيطرة فيها على الدول الشاردة، فتركها وعدم مواجهتها يمنحان الآخرين جراءة مضاعفة.

طورت تركيا تصوراتها السلبية عندما تبقتت أن العالم يمر بحالة نادرة من السهولة تسمح لها بالتوسع وجني

خبراء: السكوت على تصرفات تركيا في المتوسط يزيد لها جرأة

واشنطن - استفادت تركيا من تقاطع المصالح بين الدول الكبرى، وخاصة بين دول محورية في الناتو مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، لتتسلل إلى المتوسط وتعمل على فرض نفسها كشرريك في "خيرات" عبر اتفاقيات مع الشق القبرصي الذي تسيطر عليه، أو حكومة الوفاق الليبية التي باتت بدورها تحت رحمة أنقرة.

وتقول هيدز كونسلي، الباحثة ومديرة برنامج أوروبا بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي، وراشيل إليوس، الباحثة ونائبة مديرة برنامج أوروبا بالمركز، إنه بينما قد يبدو ما حدث مجرد لحظة احتكاك بين حلفاء في الناتو، لاسيما مع تركيا، فإنها ليست كذلك في حقيقة الأمر. فهذا الحادث يمثل مازقاً استراتيجياً أكثر عمقا بالنسبة للحلف، كما يمثل انقساماً واضحاً بصورة متزايدة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

وأضافت كونسلي وإليوس، في تقرير لهما نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن هذا المازق الاستراتيجي راسخ في سياسة تركيا الخارجية والأمنية الإقليمية الجديدة، وهي سياسة ترتكز في جانب منها على أساس عقيدة "الوطن الأزرق" التي تتبناها. وقد أسفر تنفيذ هذه العقيدة عن سلسلة من الحوادث الخطيرة التي يلاحظها حلفاء تركيا ولكن بصورة عابرة، ولا يتخذون موقفاً تجاهها إلا نادراً.

ومن الواضح أنه نظراً لأن تركيا تواجه قدراً ضئيلاً من المقاومة، فإنها تعتقد أن ما تتخذه من إجراءات مقبولة إلى حد كبير. ولكن مجمل سياسات وتصرفات تركيا بلغ الآن نقطة تصعيد خطيرة، ومن الممكن أن تمثل تحدياً لتماسك وضع الدفاع الجماعي للناتو في البحر المتوسط، وأن تضعف تلاحمه السياسي. كما أن تصرفات تركيا تهدد بعرقلة التعاون الحيوي بين الناتو والاتحاد الأوروبي في المنطقة. ويرجع أصل عقيدة "الوطن الأزرق" التركية إلى خطة وضعها الأدميرال التركي جيم غوردينز في عام 2006، وهي تحدد هدفاً طموحاً للقيام من خلال الدبلوماسية والوسائل العسكرية القوية، بتحديد وتوسيع نطاق نفوذ تركيا في البحر المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود، مع تمكين الوصول إلى مصادر الطاقة والموارد الاقتصادية الأخرى.

وتبنى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هذه العقيدة في عام 2015 كجزء لا يتجزأ من استراتيجية وطنية للدفاع المتقدم" في سياق محاولته المستمرة التي يقوم بها لتأكيد الاستقلال التركي في جميع أوجه السياسة الخارجية لتشمل النفوذ في المناطق المحيطة ببلاده.

وقد تم استعراض مظاهر هذه العقيدة بصورة كاملة أثناء "مناورة الوطن الأزرق" في فبراير عام 2019، والتي كانت أكبر مناورة قتالية منذ تأسيس البحرية التركية، وتم القيام

بها في وقت واحد في بحر إيجة، والبحر الأسود وشرق البحر المتوسط. ووصفت وسائل الإعلام الحكومية المناورة بأنها "بروفة حرب". وهناك مثال آخر لممارسة هذه العقيدة تظهرها مطالب تركيا المتشددة بالنسبة للطاقة حول المنطقة الاقتصادية الخاصة لقبرص.

وفي شهر فبراير 2018، أرسلت تركيا سفناً من البحرية لوقف سفينة حفر إيطالية كانت في طريقها للتقيب عن الغاز قبالة ساحل قبرص.

وفي ربيع 2019، أرسلت أنقرة سفناً إلى المياه القبرصية، في حراسة البحرية التركية للقيام بنشطة تقيب خاصة بها. وأدانت الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإجماع تلك الأعمال غير القانونية، وأعربت عن دعمها لقبرص، وذلك بتقيد مساعدات ما قبل الانضمام التي يقدمها الاتحاد لتركيا، وتعليق المفاوضات الخاصة باتفاقية للنقل الجوي.

وبلغت التوترات الإقليمية مستوى مرتفعاً جديداً في نوفمبر 2019 عندما وقعت تركيا اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، ترسم حدوداً بحرية بين البلدين في البحر المتوسط.

وحتى الآن، لم تواجه تركيا سوى مقاومة ضئيلة من الاتحاد الأوروبي، أو الناتو، رداً على تصرفاتها، باستثناء بعض التصريحات الغاضبة والعقوبات المحدودة.

وقد استنكر بعض البرلمانيين في الاتحاد الأوروبي "دبلوماسية الزوارق المسلحة" التي تتبعها أنقرة، وأصدر الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بياناً قال فيه إن دول الاتحاد الأوروبي "تشعر بقلق متزايد إزاء عمليات التصعيد الأخيرة من جانب تركيا". وفي يوليو الجاري عقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اجتماعاً، وطلبوا من أنقرة تقديم "إيضاحات" بشأن تصرفاتها في شرق البحر المتوسط وليبيا وسوريا وطلبوا من بوريل تقديم خيارات لتعزير العقوبات المفروضة على تركيا بسبب انشطتها الخاصة بالتقريب.

ووصف وزير الخارجية الأميركية مايا كوميو تقيب تركيا غير المشروع في مياه قبرص بأنه "غير مقبول". ومع ذلك ليس من المحتمل أن يتبع ذلك إجراء ملموس في ضوء عدم فرض إدارة ترامب قانوني بشأنها على تركيا لشرائها نظام الدفاع الصاروخي أس - 400 من روسيا.

«بروفة حرب» في شرق المتوسط

بها في وقت واحد في بحر إيجة، والبحر الأسود وشرق البحر المتوسط. ووصفت وسائل الإعلام الحكومية المناورة بأنها "بروفة حرب". وهناك مثال آخر لممارسة هذه العقيدة تظهرها مطالب تركيا المتشددة بالنسبة للطاقة حول المنطقة الاقتصادية الخاصة لقبرص.

وفي ربيع 2019، أرسلت أنقرة سفناً إلى المياه القبرصية، في حراسة البحرية التركية للقيام بنشطة تقيب خاصة بها. وأدانت الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإجماع تلك الأعمال غير القانونية، وأعربت عن دعمها لقبرص، وذلك بتقيد مساعدات ما قبل الانضمام التي يقدمها الاتحاد لتركيا، وتعليق المفاوضات الخاصة باتفاقية للنقل الجوي.

وبلغت التوترات الإقليمية مستوى مرتفعاً جديداً في نوفمبر 2019 عندما وقعت تركيا اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، ترسم حدوداً بحرية بين البلدين في البحر المتوسط.

وحتى الآن، لم تواجه تركيا سوى مقاومة ضئيلة من الاتحاد الأوروبي، أو الناتو، رداً على تصرفاتها، باستثناء بعض التصريحات الغاضبة والعقوبات المحدودة.

وقد استنكر بعض البرلمانيين في الاتحاد الأوروبي "دبلوماسية الزوارق المسلحة" التي تتبعها أنقرة، وأصدر الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بياناً قال فيه إن دول الاتحاد الأوروبي "تشعر بقلق متزايد إزاء عمليات التصعيد الأخيرة من جانب تركيا". وفي يوليو الجاري عقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اجتماعاً، وطلبوا من أنقرة تقديم "إيضاحات" بشأن تصرفاتها في شرق البحر المتوسط وليبيا وسوريا وطلبوا من بوريل تقديم خيارات لتعزير العقوبات المفروضة على تركيا بسبب انشطتها الخاصة بالتقريب.

ووصف وزير الخارجية الأميركية مايا كوميو تقيب تركيا غير المشروع في مياه قبرص بأنه "غير مقبول". ومع ذلك ليس من المحتمل أن يتبع ذلك إجراء ملموس في ضوء عدم فرض إدارة ترامب قانوني بشأنها على تركيا لشرائها نظام الدفاع الصاروخي أس - 400 من روسيا.

«بروفة حرب» في شرق المتوسط

«بروفة حرب» في شرق المتوسط